﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلۡمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيۡهَا مِن دَآبَّةٖ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّىۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَـٔۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ ٦١﴾ [النّحل: 61]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

الـحُـكـمُ على الجاني يستلزمُ مؤاخذتَهُ وعقابَه

لمّا بيّنتِ الآيةُ السّابقةُ أنّ الصّفةَ السّوآى إنّما هي للكفّار الّذين لا يؤمنون بالآخِرة، وأنّ الصّفةَ العُليا للّه تعالى وحدَه، وهدَّدَتْ بالعقاب الأليم للكافرين، جاءَت هذه الآيةُ لتُبيّنَ حِكمةَ اللّهِ تعالى في تأخير العقاب للكفّارِ على شركهم، ولو أرادَ لفَعَلَ، ولكنْ أخَّرَهم لأجَلٍ مَعلوم.

ومِنَ المناسبة: لمّا ذَكَرَ في الآية السّابقة الحُكمَ عليهم بمَثَلِ السَّوء، وكانَ هذا الحُكم يستلزمُ عقوبةً ومُؤاخذةً، فأخبرَ هنا أنّ مؤاخذتَهم بالعقاب غيرُ ناجِزَة، حتّى يبلغوا أجلَهم المُسمّى، فلا يَفلِتون.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يُؤَاخِذُ﴾: أصلُ الأخذ: حَوزُ الشَّيءِ وجَبيُهُ وجَمعُهُ، قال الخَليلُ: هوَ خِلافُ العَطاءِ، وهو التَّناوُلُ[1]، والإخْذُ - بالكسر - الاسمُ، والأمرُ منه: خُذْ، وأصلُه اُؤْخُذْ، إلّا أنَّهم استثقلوا الهمزتين فحذفوهما تخفيفًا[2]، والأخْذُ: تناوُلُ الشَّيءِ باليَدِ، واستُعمِلَ مَجازًا مَشهورًا في الاستيلاءِ، قالَ تعالى: ﴿وَخُذُوهُمۡ وَٱحۡصُرُوهُمۡ﴾ [التّوبة: 5]، وفي القَهر نحو: ﴿فَأَخَذۡنَٰهُم بِٱلۡبَأۡسَآءِ﴾ [الأنعام: 42]، وفي التَّلقّي نحو: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: 81]، وفي الاحتِواءِ والإحاطَة، يُقالُ: أخَذَتْهُ الحُمَّى وأخذَتهُمُ الصَّيحَةُ، وفي الإهلاكِ نحو:

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (أخذ).
(2) الجوهريّ، الصّحاح: (أخذ).

﴿فَأَخَذَهُمْ أَخْذَةً رَّابِيَةً ۝١٠﴾ [الحاقّة: 10][1]، والمُؤاخَذَةُ: مُفاعَلَةٌ بمعنى العَدِّ والمُحاسَبَةِ، يُقالُ: أَخَذَهُ بكذا؛ أي: عَدَّهُ عليهِ، والمقصود بالمُؤاخَذة في الآية: الأخذُ المقصودُ منهُ الجَزاءُ، فهو أخذٌ شَديدٌ مُناسِبٌ لِلمُجازاةِ؛ لأنَّ شَأنَ الجَزاءِ في العُرفِ أن لا يَتأخَّرَ عن وقتِ حُصولِ الذَّنبِ[2].

2) ﴿تَرَكَ﴾: أصلُ التَّركِ: الكَفُّ والإعراضُ، يُقالُ: تركتُ الشَّيءَ: إذا كَفَفتُ وأعرَضتُ عنه، ويأتي بمعنى التَّخلِّي عنِ الشَّيءِ[3]، ويُطلَقُ على الإسقاطِ، يُقالُ: تَرَكَ حَقَّهُ؛ أي: أسقَطَهُ، وهو أيضًا: الجَعلُ، يُقالُ: تَرَكَهُ يَفعَلُ كذا؛ أي: جَعَلَهُ يَفعَلُهُ[4]، ومن معانيه: المفارَقةُ، والهَجرُ، والإهمالُ، والرَّفضُ، والمقصودُ بالتَّرك في الآية: عَدَمُ الأخذِ للشَّيءِ مع إمكانِه.

3) ﴿دَآبَّةٍ﴾: أصلُ (دَبَّ): حَرَكَةٌ على الأرضِ أخَفُّ مِنَ المَشي، تَقولُ: دَبَّ دَبيبًا، وكلُّ شيءٍ ممّا خَلَقَ اللّهُ يُسَمَّى دابَّةً، والاسمُ العامُّ: الدّابَّةُ لِما يُركَبُ، وتصغيرُها دُوَيْبة[5]، ويُقالُ: ناقَةٌ دَبوبٌ، إذا كانَت لا تَمشِي مِن كَثرَةِ اللَّحمِ إلّا دَبيبًا[6]، ودَبَّ النَّملُ يَدُبُّ دَبيبًا؛ أي: مَشَى على هِينته، ودبَّ القَوْم إلى العَدوّ دبيبًا؛ أي: مَشَوا على هِينتِهم لم يُسرعوا[7]، والدَّبيبُ: الزَّحفُ على الوَجه[8]، والمقصودُ بـ ﴿دَآبَّةٍ﴾ في الآية: ما دَبَّ على وجهِ الأرضِ؛ أي: مَشَى، وغُلِّبَ هنا الإنسانُ فأُتِي بالنَّوعِ المَقصودِ مِن بَينِ عُمومِ الدَّوابِّ[9].

4) ﴿يُؤَخِّرُهُمْ﴾: أصلُ التَّأخيرِ: فِعلُ الشَّيءِ آخِرًا بَعدَ أجَلِه، والآخِرُ ضِدُّ الأوَّلِ، والتَّأخيرُ: التَّأجيلُ، يُقالُ: أخَّرَ الشَّيءَ يُؤَخِّرُهُ؛ أي: أجَّلَهُ، وضِدُّ التَّأخيرِ: التَّقديمُ والتَّعجيلُ[10]، ويُطلَقُ التَّأخيرُ أيضًا بمَعنى: تَفويتِ الشَّيءِ وتَضييعِه، يُقالُ: أخَّرَ سَفَرَهُ؛ أي: فوَّتَهُ ولَم يَأتِ بِهِ في

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/ 271.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 190.
(3) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (ترك).
(4) ابن منظور، لسان العرب، والزبيدي، تاج العروس: (ترك).
(5) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (دب)، وابن عبّاد، المحيط في اللّغة: (دبب).
(6) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (دب).
(7) الخليل، العين: (دب)، والأزهري، تهذيب اللّغة: (دبب).
(8) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (دبب).
(9) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 18/ 266.
(10) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن سِيده، المُحكم: (أخر).

وقتِه، والتَّأخُّرُ: التَّخَلُّفُ سواء كان في المَكانِ أوِ الزَّمانِ، يُقالُ: تَأخَّرَ عن عَمَلِه؛ أي: تَخَلَّفَ عنه، وتَأخَّرَ عن مُنافِسِه، إذا جاءَ بَعدَهُ في المَكانِ أو الزَّمانِ.

والمُرادُ بالتَّأخيرِ في الآية: ضِدُّ التَّعجيلِ، وقد أُطلِقَ التَّأخِيرُ على التَّمديد في أجلِ الشَّيءِ[1].

5) ﴿أَجَلٍ﴾: أصلُ الأجَلِ: غايَةُ الوقتِ في مَحَلِّ الدَّينِ وغيرِه، وقَد صَرَّفَهُ الخَليلُ فقالَ: أجِلَ هذا الشَّيءُ وهو يأجَلُ، والاسمُ الآجِلُ نقيضُ العاجِلِ، والأجيلُ المُرجَأُ؛ أي: المُؤَخَّرُ إلى وقتٍ، والآجِلَةُ: الآخِرَةُ[2]. يُقالُ: دَينُهُ مُؤَجَّلٌ، وقد أجَّلتُهُ: جعلتُ له أجَلًا، ويُقالُ للمُدَّةِ المضروبة لحياة الإنسانِ: أجَلٌ، فيُقال: دنا أجلُه، عِبارة عن دُنوِّ الموت[3]، وقَولُهُم: (أجَل) في الجَوابِ، هو مِن هذا البابِ، كأنَّهُ يُريدُ انتهَى وبَلَغَ الغايَةَ[4]، والمقصودُ بالأجل في الآية المُدَّةُ المُعَيَّنَةُ لِفعلٍ ما[5].

6) ﴿مُّسَمًّى﴾: المُسَمَّى: مَأخوذٌ مِنَ الاسم، وهو: ما يُعرَفُ به ذاتُ الشَّيءِ، وأصلُهُ مِنَ السُّموِّ، وهو: العُلوُّ والارتِفاعُ، يُقال: سَما، يَسمو، سُموًّا: إذا ارتَفَعَ، وسَما به وأسماهُ: أعلاهُ، وإنَّما جُعِلَ الاسمُ تَنويهًا على الدّلالَةِ على المعنى؛ لأنَّ المَعنى تَحتَ الاسمِ[6]، والمقصود بالمُسَمَّى: المُعَيَّنُ؛ لأنَّ التَّسميَةَ تَعيينُ الشَّيءِ[7].

المَعْنى الإجْماليُّ:

الإمـهـالُ دونَ الإهمال

يُخبرُ اللّهُ تعالى في هذه الآية أنَّه لو عاجَلَ النّاسَ بالعُقوبةِ بسَبَبِ شِركِهم وكُفرِهم، وافترائِهم على اللّهِ، وعِصيانِهم له؛ لأهلَكَ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 15.
(2) الخليل، العين، وابن عبّاد، المحيط في اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (أجل).
(3) الرّاغب، المفردات، والسّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ: (أجل).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (أجل).
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 191.
(6) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، والزبيدي، تاج العروس: (سمو)، وابن منظور، لسان العرب: (سما).
(7) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 191.

بسببِ شُؤمِ ذلك جميعَ النّاسِ وغيرهم مِن الدَّوابِّ، ولكِنْ يُمهلُهم إلى وقتٍ مُحَدَّدٍ وقَّتَهُ لهم، فإذا جاءَ الوَقتُ المُقَدَّرُ لهَلاكِ الظّالمينَ، لا يُؤَخَّرونَ عنِ الهَلاكِ ساعةً فيُمهَلونَ، ولا يتقدَّمونَ عنه فيُهلَكونَ قَبلَه، فليَحذَروا ما داموا في وقتِ الإمهالِ، قبلَ أن يَحِينَ الوَقتُ الّذي لا يُمهَلونَ فيه[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

مَوقِعُ جملة: ﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ﴾ ممّا قبلَها:

جملةُ: ﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلۡمِهِم﴾ معطوفةٌ على الجملة المُستأنَفَةِ قبلَها: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوۡءِۖ﴾[2]، والجملتان وعيدٌ بالعقوبة في أثناء تعديد أفعالِهم بالكُفر، فهما بمنزلة الإيذان بالجزاء على ذلك.

تأجيلُ المُؤاخذةِ إعذارٌ للجاني وإفساحٌ له ليستدرك

دلالةُ التّعبيرِ بـ(لو):

حرفُ (لو) في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ﴾ حرفُ امتناعٍ لامتناع؛ أي: حرفُ شرطٍ يدُلُّ على امتناع وُقوع جوابِه؛ لأجل امتناع وُقوعِ شرطِه، وشرطُ (لو) مُلازِمٌ للزّمن الماضي، فإذا وقَعَ بعدَ (لو) مضارعٌ انصرفَ إلى الماضي غالبًا، فالمعنى: لو كان اللّهُ مُؤاخِذًا الخَلقَ على شِركِهم لأفناهم مِنَ الأرض، وأفنى الدّوابَّ معَهُم؛ أي: ولكنّه لم يُؤاخِذْهم[3].

إخبارُ الجاني بآثار العقوبةِ المُؤجَّلةِ، إعانةٌ له على توقّي أسبابِها

دلالةُ التّعبيرِ بالمُؤاخَذة:

اصطفاءُ التّعبيرِ بالمُؤاخَذة في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ﴾ دون غيرِه مِنَ العذاب أو المُعاقَبة؛ لكون المُؤاخذةِ مُقدِّمةَ العقوبة، فهو سبحانَه يُؤاخِذُهُم أوّلًا، فيتناولُهم بالحسابِ والتّقرير على

لا يُؤاخِذُ اللهُ ظالمًا حتّى يستوفيَ أعذارَه

(1) ابن جرير، جامع البيان: 14/ 259، والشّنقيطيّ، أضواء البيان: 2/ 390.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 187، وصافي، الجدول: 14/ 342.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 188.

جرائمِهم، ثمّ يعاقبُهم بإحلال العذابِ بهم، فالمُؤاخذةُ تتضمَّنُ تسجيلَ الحُجّةِ والحسابِ عليهم.

سِرُّ مجيء المُؤاخَذةِ على صيغة المُفاعَلة:

جاءتِ المُؤاخذةُ بصيغة المُفاعلةِ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم﴾، ولم يقُلْ: (ولو يأخذ اللّهُ النّاسَ)؛ للدّلالة على أنّه لا يُؤاخِذُهُم إلّا بما أجراه عليهم، فعَلِموه، وأُخبِروا به، ونوقِشوا فيه، فصِيغةُ المُفاعلةِ تومِئُ إلى استحقاقِهم ذلك، وأنّهم غيرُ مَعذورين، وفيه تنبيهٌ على المُجازاة والمُقابلة؛ فهُم قد أخذوا نِعَمَ الله، ولم يُؤدّوا شُكرَها؛ لذلك كانتِ المُؤاخَذةُ بالعذاب الأليم.

للدّلالة على أنّ اللهَ لا يُؤاخِذُ النّاسَ إلّا بما أجراه عليهم

دلالةُ التّعبيرِ بالمضارع:

عَبَّرَ القرآنُ الكريم بالمضارع في قوله: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ﴾؛ للدّلالة على نفي المُؤاخذةِ في المُستقبل، كما لم يُؤاخذ في الماضي؛ لأنّ اللّهَ عَدْلٌ لا يأخذُ المُطيعَ بجريمة العاصي، ولا يأخذُ العجماءَ بجريمة الإنسان[1].

نفيُ المُؤاخَذة في المُستقبل، كما لم يُؤاخذْ في الماضي

دلالةُ التّعبيرِ بلفظ الجلالة:

إسنادُ المؤاخذةِ إلى اسم الذّاتِ الجليلِ الجامعِ ﴿ٱللَّهُ﴾ في قوله: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ﴾ دون غيرِه؛ لجامعيّة هذا الاسم في الدّلالة على صفات القوّةِ والقُدرةِ والعِزّةِ والغَلَبةِ والحِكمَةِ والعَفوِ، بما يُؤذِنُ بيُسْر إنفاذِ الوعيدِ بالمُؤاخَذة، وعِلّة تأخيرِه وعدمِ استعجالِه، فهي مُؤاخَذةٌ مَقدورٌ عليها، مع ما فيه مِن تربية المَهابةِ، وإخشاعِ القلوبِ لمعانيه الجليلة.

الاسمُ الجليلُ (اللـه) جامِعٌ لمعاني الرّغبة والرّهبة

سِرُّ التّعبيرِ بلفظ ﴿ٱلنَّاسَ﴾ دونَ المُشركين أو الظّالِمين:

قال تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم﴾، ولم يقُلْ: (ولو يؤاخِذُ اللّه المُشركين أو الظّالِمين)؛ لإرادة العُموم[2]؛ أي: عُموم النّاسِ

عُمومُ الخطابِ الإلهيِّ لجميع بني آدمَ

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 8/ 4203.

(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 11/ 186.

منذ أن كان الظّالمون في الأرض، إلى أنْ يقومَ النّاسُ لربِّ العالَمين، ويدخلُ المشركون الّذين تَسرُدُ الآيةُ أفاعيلَهم في هذا العُموم دخولًا أوّليًّا، لحضورهم وقتَ الخطابِ.

سِرُّ التّعبير بلفظ ﴿ٱلنَّاسَ﴾ دون الخَلقِ:

لفظُ (النّاس) أخصُّ مِن لفظ (الخلْق)

قال تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ﴾، ولم يقُلْ: (ولو يُؤاخِذُ اللّهُ الخَلْقَ)؛ لأنّ النّاسَ أخصُّ مِنَ الخَلْق، وهمُ المَعنيّونَ بالتّكليف والمُؤاخَذة، وأمّا الخَلْقُ فيَدخلُ فيهم كلُّ المخلوقاتِ في الوجود، مِنَ الإنسان وغيرِ الإنسان، وهؤلاءِ ليسوا مَقصودين في الخطاب، والمقصودُ بـ (ال) في ﴿ٱلنَّاسَ﴾ الكفّارُ؛ فهو لفظٌ عامٌّ يُرادُ به الخصوصُ، ويُؤكِّدُ ذلك أنّ سياقَ الآيات قبلَها في (الكفّار)، وأنّ لفظَ ﴿بِظُلْمِهِم﴾ يُفَسَّرُ بالشّرك.

دلالةُ الباء في قوله ﴿بِظُلْمِهِم﴾:

الباءُ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم﴾ سببيّةٌ؛ أي: بسبب ظُلمِهم[1].

سِرُّ اختيارِ الظّلمِ دونَ غيره:

الظّلمُ سببُ خرابِ العالَم وهلاكِه

اختيارُ الظّلمِ دونَ غيرِه مِنَ الجرائم في قوله: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم﴾؛ للدّلالة على أنّ كُلَّ جريمةٍ أو معصيةٍ أو مُخالفةٍ تحصُل بظُلم، ومعنى ذلك: أنّ في اقتراف الكبائرِ والشّرك الأكبر إخلالًا بنظامِ الوجود، الّذي سَنَّه اللّهُ وضبَطَ به حركةَ الكَونِ، وهذا الإخلالُ يتأتّى مِنَ الظّلم بوَضعِ الأشياء في غير مَواضِعِها[2]، ولأنّ الظُّلمَ في سياق التّهديدِ بالاستئصال الشّاملِ، لا يكونُ لأجل الظّلم الّذي هو دونَ الشّرك.

(1) الآلوسي، روح المعاني: 7/ 409.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ظلم).

دلالةُ عدمِ تَعدّي الظُّلمِ إلى المفعول:

لم يقُلْ في السّياق الكريم: (يُؤاخِذُ النّاسَ بظلمِهم في أيِّ شيءٍ)، فلم يُحَدّدْ مجالَ الظّلم، ولم يَذكُرْ مفعولَه؛ لإرادة العُموم، فيدخُلُ فيه كلُّ ظُلم، صغيرًا كان أو كبيرًا، وتكونُ المُؤاخَذةُ على قَدر الظُّلم المُقترِنِ بها، أو لإرادة الخصوص؛ أي: بظُلمِهمُ العظيم، وهو الكُفرُ البَواحُ، وما يَقترِنُ به مِنَ الكبائر الجَسيمَة، ذلك أنّ حَذفَ المفعولِ قد يكونُ بغَرَضِ أنّه مُعيَّنٌ مخصوصٌ، فلا يَلْتَبِسُ حينَ حَذفِه، ولذا يَنصَرِفُ إلى المُهمّات المَشهورةِ، والعزائمِ الواضحةِ دونَ غيرِها.

إرادةُ العُموم ليَعُمَّ كلَّ ظُلْمٍ، صغيرًا كان أو كبيرًا

دلالةُ التّعبير بالمَصدر:

لم يقُلْ في السّياق الكريم: (ولو يُؤاخِذُ اللّهُ النّاسَ بما ظَلَموا)، بل عَبَّرَ بالمَصدر دونَ الفعل: ﴿بِظُلْمِهِم﴾؛ للدّلالة على أنّ المُرادَ بالظُّلم ما استَقَرّ أثَرُه، وتَعَدَّى شَرُّه، ودامَ قُبحُه، ولذا جاء بالمَصدَر الدّالِّ على الحَدَث، ولم يأتِ بالفعل لعدم قَصدِ الحُدوث؛ للدّلالة على أنّه ليس الظّلمَ الطّارئَ الّذي قد يَزولُ بالانقطاع عنه، أو بالتّوبة منه، بل هو الظُّلم الدّائم الّذي يُصاحِبُه الإصرارُ، فليس عن سَهوٍ أو نِسيانٍ.

استقرارُ صفةِ الظُّلمِ فيهم، وتَعَدّي أثره إلى الغير

دلالةُ التّعبيرِ بالتّرك دونَ الإبقاء:

عَبَّرَ القرآنُ الكريم بالتّرك في قوله: ﴿مَا تَرَكَ عَلَيْهَا﴾ دونَ الإبقاء، فلم يقُلْ: (ما أبقى عليها)؛ لأنّ الإبقاءَ لا يدُلُّ على مُطلَقِ الإهلاك، بخلافِ التّرك، لأنّ التّرك فهو تَخليةُ الشّيءِ بالكلّيّة بقطعِه عنِ الأسباب المُتعلِّقةِ به، فالتّركُ هنا: تَخليتُهم عن أسباب الوجودِ، بقَطعِهمُ التّامِّ عن أسباب الحياة، وتحويلِهم عنها بالإفناء والإهلاك، وأمّا التّعبيرُ بنفي الإبقاء فلا يَلزَمُ عنه التّخليةُ الكُلّيّةُ؛ لأنّ البقاءَ هو الثّباتُ على الحالة الأصليّةِ الأولَى، فقد يعتريهم تغيّرُ هذه الحالة من غير إهلاكٍ؛ أي: ما أبقى عليها مِن دابّةٍ سليمةٍ أو صالحةٍ، ولو مِن غير إزالةٍ واستئصالٍ،

نفيُ التّركِ يدُلُّ على الاجتثاث التّامِّ والاستئصالِ المُبِير

ولذا كان نفيُ التّركِ أبلغَ في الدّلالة على الاجتثاثِ التّامِّ، والاستئصالِ المُبير[1].

دلالةُ الضّميرِ في قوله ﴿عَلَيْهَا﴾:

الأرضُ مَحَلُّ ظُلْمِ الظّالمين وعليها يَدبّون

الضّميرُ في ﴿عَلَيْهَا﴾ عائدٌ على الأرض، ولم يسبِقْ ذِكرٌ لمُفسِّر الضّمير؛ لوُضوحِه ولتَوافُرِ القرينةِ عليه، بقوله: ﴿مِن دَآبَّةٍ﴾؛ لأنّ الدّبيبَ لا يكونُ إلّا على الأرض[2].

سِرُّ التّعبيرِ بـ ﴿عَلَيْهَا﴾ دون (فيها):

الدّلالةُ على أنّ الخِطابَ للأحياء دونَ الأموات

لم يَقُلْ في السّياق الكريم: (ما ترك فيها)، بل قال: ﴿مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا﴾؛ لكون الدَّبِّ الّذي هو حركةُ الخَلْقِ وكلِّ دابَّةٍ يكون على الأرض لا فيها، فهم مُستَعلون عليها يَدبّون ويَتحرّكون بالحياة، وليسوا مَظروفينَ فيها، فدَلَّ ذلك على أنّه يَقصِدُ الأحياءَ دونَ الأمواتِ؛ لأنّ الخطابَ للأحياء الّذين هُم عليها، لا للأمواتِ الّذين هُم فيها، وأيضًا لأنّ ﴿عَلَيْهَا﴾ تدُلُّ على ما هو ظاهِرٌ مِنَ الأرض، فيكون إهلاكُهُ ظاهِرًا، والعِبْرةُ منه بائِنةً وظاهرةً، وأمّا ما يتحرَّكُ ويحيا مِنَ المخلوقاتِ في الأرض وداخلَها فلا ظُهورَ له، ولا مَعرفةَ به، فإهلاكُه غيرُ مُؤَثِّرٍ في العِبرة والتَّهديد، ولذا لم يقُلْ: (فيها).

دلالةُ ﴿مِن﴾ في قوله ﴿مِن دَآبَّةٍ﴾:

استغراقُ جميعِ أفرادِ الجنس

﴿مِن﴾ في قوله: ﴿مِن دَآبَّةٍ﴾ صلةٌ، زِيدَت للتّأكيد واستغراقِ أفرادِ الجنس؛ أي: ما تَركَ عليها مِن كُلِّ دابّةٍ، فيدخُلُ فيه الظّالمون وغيرُ الظّالمين، حتّى الدّوابُّ الّتي لا حسابَ عليها، "أمّا الظّالمُ فبِظُلمِه، وأمّا غيرُه فبِشُؤمِ ذلك"[3]، فالظّالمُ أخذَهُ عقوبةً، وغيرُ الظّالم أخذَه لانتهاء أجَلِه، وأمّا وجهُ دخولِه في الإهلاك ولو لم يكُنْ عذابًا له،

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والراغب، المفردات، والسّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ: (بقي - ترك)، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (بقو، بقى - ترك).
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/ 550.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 7/ 409.

لاختلاطه بالظّالم في أرضه الّتي حَلَّ بها العذابُ، فلا تتأتّى تنجيتُه، وهو مُخالِطٌ غيرُ مُنفصِلٍ، ذلك "أنّ إهلاكَ الظّالمين لا يَحصُلُ إلّا بحوادثَ عظيمةٍ لا تَتَحدَّدُ بمساحة ديارِهم؛ لأنّ أسبابَ الإهلاكِ لا تَتَحَدَّدُ في عادةِ نِظامِ هذا العالَمِ، فلذلك يَتناوَلُ الإهلاكُ النّاسَ غيرَ الظّالمين، ويَتناوَلُ دَوابَّهم"[1]، ويصِحُّ أن تكونَ ﴿مِن﴾ في قوله: ﴿مِن دَآبَّةٍ﴾ لاستغراق أفرادِ النّوعِ، بقرينة ﴿بِظُلْمِهِم﴾؛ أي: النّوع الظّالم فقط دونَ غيرِه، ويكونُ المعنى: مِنْ كلِّ دابّةٍ ظالِمَةٍ[2].

سِرُّ التّعبيرِ بـ ﴿دَآبَّةٍ﴾ دونَ غيرها:

التّعبيرُ بلفظ ﴿دَآبَّةٍ﴾ دونَ غيرها في قوله تعالى: ﴿مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾؛ ليشملَ كُلَّ مُتحرِّكٍ يدُبُّ، لتناسُبِ ذلك مع الإهلاك العامِّ المفهومِ مِنَ الآية؛ أي: لا يتركُ عليها شيئًا يتحرَّكُ ويدُبُّ، فهو إشارةٌ إلى الهُمود والخُمود الّذي يحصُلُ مِنَ العقوبة، الّتي تُزيلُ الحركةَ والسّيرَ بالكلّيّةِ.

عـذابُ اللـهِ لا يُبقي ولا يَذر

سِرُّ التّعبير بالإفراد ﴿دَآبَّةٍ﴾ دونَ الجمع:

جاء التّعبيرُ بالمُفرد في قوله تعالى: ﴿مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾، مع أنّ المُرادَ (الجمع)؛ للدّلالة على أنّ كُلَّ فردٍ مِنَ الدّوابِّ مَقصودٌ بالحُكم.

الإفرادُ مع إرادة الجمع للدّلالة على أنّ كلَّ فردٍ مَقصودٌ في الحُكم

دلالةُ انتفاءِ شرط (لو) وجوابها:

شَرطُ (لو) وهو قولُه: ﴿يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ﴾ غيرُ حاصلٍ، بدليل انتفاءِ الجواب، وهو قوله: ﴿مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا﴾، ودليلُ انتفاءِ جوابِها الوقوعُ الحسّيُّ بالمُشاهَدة، فإنّ النّاسَ ما زالوا مَوجودين مَتروكين[3].

دلالةُ التّعبيرِ بقوله: ﴿يُؤَخِّرُهُمْ﴾ دونَ (يمهلهم):

التّعبيرُ بالتّأخير دونَ الإمهال في قوله: ﴿وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ

الإمـهـالُ يكـونُ مِـن إشـفـاقٍ أو إعراضٍ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 189.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 11/ 305.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 188.

﴿أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾؛ لأنّه ليس كلُّ إمهالٍ تأخيرًا، وليس لازمًا اشتمالُ التّأخير على إمهالٍ؛ لأنّ الإمهالَ تُؤَدَةٌ وتَريُّثٌ، وقد تتأنّى مِن غير قَصد التّأخير، وقد تُؤخِّرُ وأنتَ لا تنوي حِلْمًا ولا تُؤَدَةً، فلمّا كان السّياقُ سياقَ تهديدٍ ووعيدٍ، لم يناسبِ التّعبيرُ بالإمهال المُتضَمّنِ لمعنى الإشفاقِ والتُّؤَدَةِ، ولمّا كان الغرضُ الإخبارَ بأنّ الظّالمَ لا يُفْلِتُ مِنَ المُؤاخذة، بل هو تأخيرٌ موقوتٌ بحضور الأجل[1]؛ عَبَّرَ بالتّأخير في قوله: ﴿وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ﴾.

سِرُّ التّعبيرِ بـ ﴿إِلَىٰٓ﴾ دون اللّام:

الإفساحُ في المُهلة حتّى نهايةِ غايتها

التّعبيرُ بـ ﴿إِلَىٰٓ﴾ في قوله: ﴿يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ أفادَ معنى الإفساحِ في المُهلة حتّى نهايةِ غايتها وتمامِ توقيتِها، بحصول الأجل المُسمَّى لكُلِّ حَيٍّ، و﴿إِلَىٰٓ﴾ نصَّ على انتهاء الغاية للمُدركين لها والمُدرِكَةِ لهم بحضور زمنها، ولم يقُلْ: (لأجلٍ مُسمًّى) لمناسبة لفظ (التّأخير) الّذي يقتضي غايةً هم بالِغوها، ولمناسبة لفظِ (التّرك) في: ﴿مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا﴾؛ لأنّه لا يتركُهُم وهم ظالمون من غير أن يَردَّهُم إلى غايةٍ لا ترْكَ بعدَ بلوغِها، فاقتضى النّصُّ على الغاية، فعَبَّرَ بـ ﴿إِلَىٰٓ﴾ دون (اللّام).

نُكتَةُ تنكيرِ الأجل:

الأجَلُ عند الله مَعلومٌ، وعند البشر مجهولٌ

تنكيرُ لفظِ الأجلِ في قوله: ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ على بابه مِن إفادة معنى الإبهام؛ أي: أجلٍ مَنكُرٍ غيرِ معلوم، ووَصفُهُ بـ ﴿مُّسَمًّى﴾ لم يرفعْ إبهامَه عند السّامع، بل أفادَ أنّه غيرُ مُبهَمٍ في نفسه، فإبهامُه حاصِلٌ مِن جهة السّامعِ، مُعلومٌ وظاهرٌ في جهتِه العليا عند الله، وهو يفيدُ أنّ إبهامَه مَقصودٌ مُرادٌ لِحِكمَةٍ، إذ هو من صَفَحاتِ الغيبِ.

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والسّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ: (أخر - مهل).

دلالةُ التّعبيرِ بالأجل دون غيره:

التّعبيرُ بالأجل دونَ المُدّة أو الوقت، في قوله: ﴿وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾؛ للدّلالةِ على آخِرِ الوقت، فالأجلُ هو غايةُ الوقتِ ونقطةُ النّهايةِ الّتي ينقضي عندَها، والمُدّةُ هي مَدُّ ما بين النُّقطتين أوّلِ الزّمن وآخِرِه، والوقتُ هو جميعُ ذلك، لأنّه نفسُ الزّمن، والمرادُ تحديدُ ذلك فيه[1].

إذا حضرتِ الآجالُ أُغلِقتْ صفحةُ الأعمال

دلالةُ وصفِ الأجلِ بقوله: ﴿مُّسَمًّى﴾ دون (معلوم):

في السّياق الكريم وصَفَ الأجلَ بأنّه ﴿مُّسَمًّى﴾، ولم يصفْه بأنّه (معلوم)؛ لأنّ ﴿مُّسَمًّى﴾ أفادَت معنًى زائدًا على (معلوم)، وهو التّعيينُ والتّحديدُ[2]، فهو معلومٌ على جهة تحديدِه وتقييدِه بصاحبِه الخاصِّ به، فكأنّ صاحبَ الأجلِ سُمِّيَ بأجلِه الخاصِّ به، فلِكُلٍّ عمُرُه، ولِكلٍّ مِقدارُه مِنَ الجزاء الّذي ينالُه؛ أي: حُدِّدَ له أجلُه، كما حُدِّدَ له اسمُه.

قد يكونُ الشّيءُ مَعلومًا من غير تسميَةٍ

دلالةُ الفاءِ في قوله ﴿فَإِذَا جَآءَ﴾:

الفاءُ في قوله: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ فصيحةٌ، أفصحَت عن معنى سببيّة مُقَدَّرٍ؛ أي: فسبب ذلك مِن تأخير مُؤاخذتِهم إلى ساعةِ أجلِهم، إذا جاء أجلُهُم لا يَستأخرونَ ساعةً ولا يَستقدمون.

تأخيرُ الظّالمين إلى ساعة أجلِهم

دلالةُ التّعبيرِ بـ ﴿فَإِذَا﴾:

آثَر القرآنُ الكريمُ التّعبيرَ بـ ﴿فَإِذَا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾؛ للدّلالة على تحقُّقِ مَجيءِ الأجلِ، وأنّه أمرٌ قَدَّرَه اللّهُ في اللّوح المَحفوظ، ولا دخلَ للعبد في تحديدِه؛ بل المطلوب منه العملُ فيه.

أجلُ اللهِ آتٍ لا محالةَ

سِرُّ التّعبيرِ بالمَجيء دونَ الإتيان:

عَبَّرَ القرآنُ الكريمُ بالمَجيء في قوله: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ دون

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (أجل)، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (مدد).
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 191.

الإتيان؛ لأنّ المَجيءَ يُصَوّرُ حالةَ الظّالم عند مَجيءِ أجلِه، وما يكتنفُ ذلك مِن شِدّةٍ في انقضاء أجلِه، بسبب ظُلمِه معَ اللّه، وظُلمِه مع النّاس.

دلالةُ السّين والتّاء في الفعل:

إذا جاءَ الأجلُ فلن يُؤخَّرَ الظّالِمُ ولو طلبَ

أوثرَ التّعبيرُ بقوله: ﴿لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ﴾ دون (لا يتأخّرون)؛ لأنّ السّينَ والتّاءَ تدلُّ على الطّلب، وهم لن يُؤَخَّروا ولو طلبوا ذلك التّأخير، ومثلُ ذلك يصدقُ على قوله: ﴿وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾.

دلالةُ النّفي في قوله: ﴿لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ﴾، ﴿وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾:

إثباتُ المُؤكَّد إذا نُفِيَ دَلَّ على قوّة النّفي

دلَّ النّفيُ بـ ﴿لَا﴾ في قوله: ﴿لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ﴾ و﴿وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ على التّأكيد للوقتِ المُحدَّدِ لهم؛ لأنّ إثباتَ المُؤكَّدِ إذا نُفِيَ دلَّ على قوّة النّفي.

سِرُّ تقديمِ نفي التّأخُّر على نفي التّقدُّم:

الكفّارُ يطمعون بطول الآجال ويكرهون الموتَ

قَدَّمَ نفيَ التّأخُّر: ﴿لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ﴾ على نفي التّقدُّم: ﴿وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾؛ لتوبيخ الكفّارِ؛ لأنّهم يطمعون أن تطولَ آجالُهم فيُعَمّروا في الدّنيا، ولا يَطمعون في تقدُّمِ الأجلِ؛ لأنّهم يكرهون الموتَ، وفيه دلالةٌ على أنّ التّعبيرَ في قوله: ﴿لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ﴾ تهديدٌ للكفّار، بخلاف قوله: ﴿وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾، فإنّها جاءَت في مَوضِعِها للدّلالة على أنّ الآجالَ كلَّها بيده سبحانَه.

دلالةُ الجمعِ بين قوله: ﴿لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ﴾ و﴿وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾:

الأجلُ إذا جاء لا يُؤخَّرُ ولا يُقَدَّمُ

دلَّ الجمعُ بينهما على أنّ أمرَ الأجلِ في التَّقدُّمِ والتَّأخُّرِ على حَدٍّ سواء، فكما أنّ التَّقدُّمَ مُستحيلٌ، فكذلك التّأخير.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الظُّلمُ والعُدوانُ:

الظّلمُ أعمُّ والاعتداءُ أخَصُّ

يُفَرَّقُ بينَ الظُّلم والعُدوان مِن ناحية اللّغةِ ومِنَ ناحية السّياقِ؛ فمن ناحية اللّغةِ:

أصلُ الظّلم: وضعُ الشّيءِ في غير مَوضِعِه المُختَصّ به، إمّا بنقصانٍ، وإمّا بزيادةٍ، وإمّا بعدولٍ عن وقتِه أو مكانِه.

وأصلُ الاعتداء: يدُلُّ على تجاوزٍ في الشّيءِ، وتَقَدُّمٍ لِما ينبغي أن يُقتَصَرَ عليه.

ومِنَ الفُروق بينهما: أنّ الظّلمَ ما كان بغير حَقٍّ بالكلّيّة، كأخْذ مالٍ بغير استحقاقٍ لشيءٍ منه، وقتلِ نفسٍ لا يَحِلُّ قَتلُها، وأمّا العُدوان فهو مجاوزةُ الحدودِ وتعدّيها فيما أصلُه مباحٌ، مِثْلُ أن يكونَ له على أحدٍ حَقٌّ مِن مالٍ أو دَمٍ أو عِرضٍ، فيستوفي أكثرَ مِمّا له، فهذا هو العُدوان، وهو تجاوزُ ما يجوزُ أخذُه.

والقرآنُ صريحٌ في أنّ الاعتداءَ هو تجاوزُ الحدِّ فيما له أصلٌ صحيحٌ، ولذلك قال هاهنا: ﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلۡمِهِم﴾؛ ولم يقُلْ: (باعتدائهم)؛ لأنّ ظُلمَهم بالشّرك، وبكبائرِ المعاصي، وبإفسادِهم في الأرض، لا أصلَ له صحيحٌ ألبتّة، ولا مُسوّغَ له في شَرعٍ ولا دِينٍ ولا عَقلٍ صحيح.

والخلاصةُ: أنّ الظُّلمَ أعمُّ والاعتداءَ أخَصُّ، والأوّل محظورٌ ليس فيه حَقٌّ، والثّاني: يعني تخطّي الحَقّ إلى ما ليس حقًّا[1].

المُتشابِهُ اللّفظيُّ:

تشابهَت هذه الآيةُ: ﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلۡمِهِم﴾ مع قوله تعالى في سورة فاطر: ﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهۡرِهَا مِن دَآبَّةٖ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّىۖ﴾ [فاطر: 45]؛ فالملاحظُ أنّ آيةَ سورةِ النّحل - مَحَلّ البحث - جاء فيها قولُه: ﴿بِظُلۡمِهِم﴾، و﴿مَّا تَرَكَ عَلَيۡهَا﴾، وفي سورة فاطر: ﴿بِمَا كَسَبُواْ﴾ [فاطر: 45]، ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهۡرِهَا﴾ [فاطر: 45]، ووجهُ ذلك الاختلافِ أنّ آيةَ النّحل تَقَدَّمَها قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلۡأُنثَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿أَيُمۡسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمۡ يَدُسُّهُۥ فِي ٱلتُّرَابِۗ﴾؛ فهي حديثٌ عن وأْدِهم للبنات، وهو ظُلمٌ شنيعٌ؛ لأنّ المَوْءودةَ قُتِلَت بغير جريمةٍ ولا شُبهةٍ يتعلَّقُ بها قاتلُها؛ لذلك ناسبَ ذِكرُ الظُّلم في مَوضِعِ النّحل؛ بخلاف مَوضِعِ فاطر، فلم يتقدَّم فيه إفصاحٌ بذِكْر الظُّلم؛ بل تقدَّمَه قولُه تعالى: ﴿ٱسۡتِكۡبَارٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّئِۚ وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦۚ﴾ [فاطر: 43]؛

(1) ابن رجب، تفسير ابن رجب: 1/ 323، والسّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ: (ظلم)، وابن فارس، مقاييس اللّغة، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (عدو).

فأشار في هذه الآية إلى سيّئِ اكتسابِهم ومَكرِهم؛ فناسبَ ذلك قوله تعالى: ﴿بِمَا كَسَبُواْ﴾ [فاطر: 45]، وقِيلَ: لأنّ ﴿بِمَا كَسَبُواْ﴾ [فاطر: 45] يَعُمُّ الظُّلمَ وغيرَه.

وقِيلَ: إنّ آيةَ النّحلِ جاءَت بعد حديثِ القُرآن عن أوصاف الكفّارِ في اتّخاذِهم إلَهَين اثنين، وكفرِهم وشركهم في عبادة اللّه سبحانَه، وجعلِهم للأصنام نصيبًا مِن مالهم، ووأدِ البناتِ، وكلُّ ذلك ظُلمٌ منهم؛ فناسبَ قولُه: ﴿بِظُلْمِهِم﴾، ولم يتقدَّم مثلُ ذلك في سورة فاطر، وأمّا اختلافُ التّعبيرِ في قوله: ﴿مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا﴾ في النّحل، وفي فاطر: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا﴾ [فاطر: 45]، فهو مِن باب التّفنُّنِ في الأسلوب[1].

(1) الغرناطيّ، ملاك التّأويل، ص: 300.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السادس والعشرون،
سورة النّحل من الآية 1 إلى الآية 71
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السادس والعشرون، سورة النّحل من الآية 1 إلى الآية 71
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 26 ، 804 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-23-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 26 : المجلد السادس والعشرون، سورة النّحل من الآية 1 إلى الآية 71.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-23-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9758876 بتاريخ 2024/11/15م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»